

سياسة الإبلاغ عن المخالفات





يتمثل الهدف من هذه السياسة في ما يلي:

- 1- حت الزملاء على الإبلاغ عن أي واقعة احتيال أو أمور غير أخلاقية على علم بها
- 2- تقديم وسيلة سرية للزملاء بغرض الإبلاغ عن أي واقعة احتيال أو أمور غير أخلاقية
- 3- حماية الأفراد المبلغين بحسن نية عن وقائع الاحتيال أو الأمور غير الأخلاقية
- 4- الارتقاء بمستوى التواصل والشفافية



تعاريف:

الاحتيال : هو تصرف أو ممارسة غير أخلاقية أو غير نظامية أو غير قانونية تتسم بعدم الأمانة وبالنية المبيته لإخفاء حقيقة ما، سواء بالكلمات أو بالتصرف أو بالتزييف، ما من شأنه أن يسفر عن خسارة مالية أو غير مالية للمجموعة . ويدخل في عداد ذلك الممارسات المحاسبية المغلوطة أو إعداد التقارير المالية المغلوطة بنية الاحتيال.

خط الإبلاغ عن المخالفات: يقصد به المسار الذي حدده الجماعة للإبلاغ عن المخالفات.

المخالفات: يقصد بها التصرفات أو الممارسات المقصودة أو غير المقصودة التي تنافي الأخلاق القوية وتضر بالسمعة وتفتقر إلى الإنصاف أو لا تتوافق مع معايير العمل المعتمدة لدى الجمعية أو السلوك المهني أو الاجتماعي السديد.

المبلغ : هو الشخص الذي يبلغ عن المخالفة داخل الجمعية، وكذلك في أوساط أصحاب الشأن والجهات التي تزاول الأعمال مع الجمعية. ويدخل في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - المدربين والمدربات والمستشارين والمستشارات والمصلحين والمحكمين الأسريين والمقاولين والموردين.

الإبلاغ : هو العملية المتبعة في التبليغ عن المخالفة داخل الجمعية.



التوجيهات العامة لبيان سياسة الإبلاغ عن المخالفات:

أي موظف أو استشاري أو عضو بمجلس الإدارة علم أو يعلم بوقوع تصرفات أو أحداث أو سلوك أو ممارسات غير أخلاقيات أو غير قوية، وكذلك أي مخالفة لسياسات الجمعية

وإجراءاتها وقوعاتها وأنظمتها (ويشار إلى أي منها يلي بلفظ "مخالفه" إنما يكون مسؤولا - بل وملزما - بالإبلاغ عن التصرف وفقا الأحكام سياسة الجمعية . في الحالات التي تتضمن إبلاغ الموظف مديره المباشرة بتلك الأمور بصورة مباشرة، يجب على ذلك المدير حينئذ الإبلاغ عن الواقع محل البالغ فورا وبما يتفق وأحكام السياسة. وينبغي للمدير المباشر أن لا يباشر التحقيق في الواقع على أي وجه بصورة مستقلة، إلا بما يتتفق مع سياسات الجمعية والإجراءات المتبعه لديها.

إجراءات الإبلاغ : يتم الإبلاغ عن الحالات المتعلقة بالسلوك الأخلاقي لمخالفات الواقع من خلال إبلاغ المستشار القانوني/حامد فلاتة، بالأمر كتابة من خلال النموذج المعتمد.

النطاق : تطبق هذه السياسة على جميع موظفي الجمعية الدائمين والمؤقتين واللذين يعملون بعقود أو مستشارين أو اشخاص يتصرفون باسم او نيابة عن الجمعية بصرف النظر عن منصبهم وبدون استثناء ويمكن ايضا لأى فرد من المستفيدين او الموردين او المانحين او اي اطراف اخرى يمكنها التبليغ عن اي مخالفات او مخاطر.

تهدف سياسة الإبلاغ عن المخالفات إلى تناول أوجه القلق والشواغل الرئيسية وتشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الممارسات غير السليمة أو الأمور المربيه في التقارير المالية
- السلوك الذي يمثل مخالفة أو خرقا للآداب.
- مخاطر الصحة والسلامة، بما فيها المخاطر التي تهدد الجمهور وكذلك الزملاء الآخرين.
- الأضرار التي تقع على البيئة.
- الاستخدام غير المصرح به لأموال وسوء التصرف المالي.
- أنشطة الاحتيال والفساد المحتملة.
- عدم الافصاح عن حالات تعارض المصالح.
- الحصول على منافع او مكافآت غير مستحقة من جهات خارجية بغرض منح ميزة او افضلية.

- انتهاك قواعد الأخلاقيات الخاصة بالجمعية.
- أوجه القصور في أو عدم الالتزام بأنظمة الرقابة والسياسات الداخلية الخاصة بالجمعية.
- المعلومات المضللة أو البيانات الكاذبة المقدمة من أو إلى مدير أو مسؤول أو زميل بالجمعية
- فيما يتعلق بمسألة واردة في السجلات المالية أو التقارير أو تقارير التدقيق.
- الافصاح عن معلومات سرية بطريقة غير قانونية.
- سوء استخدام الصلاحيات والسلطة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات:

الغرض: تعد هذه السياسة تأكيداً للالتزام الجمعية بأعلى معايير النزاهة المهنية والسلوك الأخلاقي والشفافية والتعامل العادل في مزاولة أعمالها.

تهدف هذه السياسة إلى تقديم وسيلة للتعامل مع الشواغل والمخاوف الحقيقة التي قد توجد لدى المبلغين مع القيام في الوقت نفسه بتوفير الحماية الضرورية لهم من الأعمال الانتقامية والمضايقة وأو الإجراءات التأديبية.

□ تهدف سياسة الإبلاغ عن المخالفات هذه إلى تشجيع وتمكين الزملاء من الإعراب عن مخاوفهم وشواغلهم داخل الجمعية بدلاً تجاهل المشكلة أو "الإبلاغ عن المخالفة" خارج الجمعية.

□ علاوة على ذلك، يتمثل الغرض من هذه السياسة في توفير وسيلة يستطيع من خلالها الزملاء، على وجه الخصوص، الإعراب عن مخاوفهم القانونية لدى إدارتهم المباشرة أو لدى أشخاص معينين ومحددين شريطة أن يتم التبليغ عن المخالفة بحسن نية. حيث يكون لديهم أسباب معقولة لتصديق ارتكاب أعمال احتيال وأو فساد داخل الجمعية.

□ تتوافق هذه السياسة وتتماشى مع القيم المؤسسية وقواعد السلوك الخاصة بالجمعية ومن ثم تهدف هذه العملية إلى التعامل مع الشفافية والمساءلة على المستوى التنظيمي والمسؤولية الفردية عن طريق تشجيع الأفراد على الإبلاغ عن المخالفات في محل العمل بطريقة مسؤولة وأخلاقية.



مسؤولية المبلغ عن المخالفات:

- يمثل دور الشخص المبلغ في القيام بالإبلاغ مع تقديم معلومات موثوقة، ولا يتطلب أو يتوقع من هذا الشخص التصرف كمحقق أو باحث عن الجرائم و كما أنه غير مطالب بتحديد الإجراء التصحيحي أو التقويمي المناسب.
- يجب ألا يتصرف المبلغون بإجراء أية أنشطة تحقيق، كما أنه لا يحق لهم المشاركة في أية أنشطة تحقيق بخلاف تلك المطلوبة.
- يجوز للمبلغين الإبلاغ عن مخاوفهم دون الإفصاح عن هويته غير أن الجمعية تشجع المبلغ وضع اسمه على المسألة المبلغ عنها حيثما أمكن.
- سوف تقوم الجمعية بحماية أي شخص يقوم بالإبلاغ عن المخالفات أو أي موظف يقوم بالإفصاح بنية حسنة ، ولن تقوم الجمعية بإنهاء خدماته أو نقله إلى منصب أقل أو تهدده أو مضايقته أ، الانتقام منه ، كما ستقوم الجمعية باتخاذ ما يلزم لحماية الشخص إذا أبلغ الشخص عن وجهه من أوجه الفلق ولكن دون أن يتم تأكيده من خلال التحقيق بنية حسنة فن يتم اتخاذ أي إجراء ضد هذا الشخص، وإذا استمرت المخاوف والشكوك لديه فيتحقق له تقديم بلاغ آخر بالمخالفة ومحاولة تأكيدها.
- إذا أبلغ الشخص بغرض التسلية أو ليكيد غيره أو لتحقيق مكاسب شخصية، يجوز اتخاذ إجراء تأديبي ضده.
- التأكد من أن البلاغ تم استلامه من قبل المعنيين بالتحقيق في المخالفة

التزام الجمعية:

- يجب التعامل مع كل الشواغل والمخاوف سرًّا مع بذل كل الجهود الممكنة لعدم الكشف عن هوية المبلغ في حالة رغبته في ذلك غير أنه قد يتعين على الشخص المبلغ الحضور في الوقت المناسب كشاهد في هذه المسألة
- المسائل والأمور التي يتم الإفصاح عنها في ظل هذه السياسة يجب التعامل معها بطريقة حساسة وسريعة في كل الأوقات.
- التأكد من أن كافة العاملين والموظفين بالجمعية على دراية وافية بسياسة الإبلاغ عن المخالفات.



بروتوكول الإبلاغ

□ يجب على المبلغ رفع كل المخاوف والمخالفات إلى مديره المباشر باستخدام النموذج المعتمد أو في صيغة كتابية أو بالبريد الإلكتروني وإذا شعر بعدم الارتياح حيال رفع المسألة حسب التصور السابق فيمكنه رفع المسألة وحسب طبيعة الأمر المبلغ عنه إلى:
-المدير العام.

□ كلما كان التبليغ عن المخالفة مبكراً كلما كان من الأسهل اتخاذ الاجراءات المناسبة.

التحقيقات:

□ يجب مراجعة كل المخالفات بواسطة متلقي البلاغ الذي يتعين عليه إخطار إدارة التطوير المؤسسي بالبلاغ والتوصيات.

□ تحدد الإدارة المعنية بالتحقيقات في الجمعية ما إذا كانت المخالفة يستلزم إجراء تحقيق أم لا بشكل نهائي، ويرفع ذلك القرار إلى المدير العام للجمعية في حال إذا كان ذلك القرار هو إجراء تحقيق.

□ عند تحديد ما إذا كان يتعين إجراء التحقيق أما لا في أحد المخالفات، ينبغي الأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

- من هو مرتكب المخالفة؟
- ما مدى خطورة المخالفة؟

□ يجب إخطار المبلغ عنهم بالمخالفات المزعومة في بداية التحقيق الرسمي مع إتاحة الفرصة لهم لإبداء آرائهم ووجهات نظرهم خلال التحقيق.

□ ما لم تكن هناك أسباب قهريّة تمنع القيام بذلك سيتاحة للمبلغ عنهم فرصة الرد على النتائج الجوهرية الواردة في تقرير التحقيق، ولن يتم تأييد الادعاء بارتكاب فعل خاطئ ضد الشخص المبلغ عنه ما لم يكن هناك دليل وجيه يؤيد هذا الادعاء.

□ قد توجد حالات تقتضي التحقيق الخارجي بمعرفة جهات حكومية مختصة ولكن يمكن الاطمئنان التام على انه ستبقى هوية المبلغ سرية وتوفير أقصى درجات الحماية له ولن يعلم احد بشأن إجراء التحقيق في البلاغات او ان المبلغ يشارك فيها الا من تقتضي إجراءات التحقيق علمهم أو مشاركته وذلك نظرا لطبيعة التحقيق او اذا ادعت الحاجة الى ذلك بحكم القانون او النظام وقد يكون من اللازم الافصاح عن هوية المبلغ ومن الوارد حدوث ذلك على ذمة الاجراءات القانونية وبحكم القانون المعامل به وسيتم ذلك بالتنسيق مع المبلغ.

مسؤوليات المحققين

□ يجب على المحققين اتخاذ إجراءات تهدف إلى تقصي الحقائق والتحليل

□ يمكن الاستفادة من الموارد الفنية وغيرها من الموارد الأخرى حسب الضرورة لإتمام التحقيق.

□ يجب أن يتمتع جميع المحققين باستقلالية وعدم التحيز سواء على أرض الواقع أو في نظر الآخرين.

□ يتلزم المحققون بالعدالة والموضوعية والدقة واتباع السلوك الأخلاقي ومراعاة المعايير القانونية والمهنية.

□ يتلزم المحققين بالانتهاء من التحقيق في البلاغ واصدار الاجراءات خلال 10 أيام عمل من تاريخ استلام البلاغ.

مسؤوليات المبلغ عنهم:

يلتزم المبلغ عنهم بالتعاون مع المحققين خلال سير التحقيق، كما تقع على عاتقهم مسؤولية عدم التدخل في التحقيق.

يجب ألا يتم منع أي دليل أو إتلافه أو التلاعيب به، كما يجب عدم التأثير على الشهود أو توجيههم أو تهديدهم أو إرهابهم من قبل المبلغ عنهم.



نتائج التحقيق:

□ إذا خلصت نتائج التحقيق إلى ارتكاب فعل غير سليم أو غير أخلاقي، يوصي المحقق إدارة الجمعية باتخاذ الإجراء التأديبي أو التصحيحي الذي قد تراه الجمعية مناسباً طبقاً لقواعد السلوك وإجراءات التأديب وقانون العمل.



إعداد التقارير:

□ يقوم المستشار القانوني / حامد بكر فلاتة بالجمعية بإعداد تقريراً دوريًا يقدمه إلى المدير العام عن كل عمليات الإفصاح عن المخالفات بجانب نتائج التحقيقات □ في حالة الاحتياج لاتخاذ إجراءات قانونية أو غير قانونية عاجلة، يتقدم المستشار القانوني بتقرير مفصل إلى المدير العام عن المخالفة المبلغ عنها.



السجلات:

□ يتم الاحتفاظ بكل السجلات المتعلقة بالشواغل أو المخاوف والتحقيقات الخاصة بها لمدة خمس سنوات.

□ تلغى كافة السجلات المتعلقة بالبلاغات الغير مدرومة بأدلة واغلق التحقيق فيها بعد اتخاذ اجراء تأديبي او قانوني

اعتماد المدير العام اعتماد رئيس مجلس الإدارة
إبراهيم الكالي

نموذج الإبلاغ عن المخالفات

يرجى تقديم البيانات التالية لأي اشتباه حدي في سوء سلوك أو مخالفات أو أي خرق أو اشتباه بوجود خرق للقانون أو اللوائح والسياسات أو القرارات أو التعليمات التي قد تؤثر سلباً وتقديمها مباشرةً إلى المستشار القانوني للجمعية.

بيانات الشخص المبلغ :

	الاسم :
	رقم الهاتف:
	الإيميل:

بيانات الشخص صاحب المخالفة:

	الاسم
	الادارة
	المنصب

وصف المخالفة:

وصف مختصر لسوء السلوك غير السليم وكيف أمكنك معرفته. حدد ما هو الانتهاك ومن هو مرتكبه وممتى وأين وكيف تم ارتكابه. إذا كان هناك أكثر من ادعاء قم بترقيم الادعاءات.

- ❖ ماهي المخالفة أو السلوك الذي حدث؟

		❖ اسم القائم بالمخالفة
		❖ وقت حدوث المخالفة
		❖ أين حصلت المخالفة
لا	نعم	❖ هل لديك أي أدلة يمكن أن تقدمها؟
❖ اذكر الأدلة التي تمتلكها؟		

❖ هل هناك أي أطراف أخرى متورطة في الحدث المذكور أعلاه؟

❖ هل لديك أي معلومات أو بيانات أخرى تفيينا في التحقيق؟

❖ هل لديك أي ملاحظات أخرى؟

التاريخ:

٢٠١٤ / ٢٠١٢م

الإسم:

التوقيع: